AL-QIBLAH:
Jurnal Studi Islam dan Bahasa Arab
https://journal.stiba.ac.id/index.php/qiblah/index

Vol. 5, No. 4 (2026)
p.439-454
doi:
10.36701/qiblah.v5i4.3425

منهج النووي في التعامل مع "مختلف الحديث" وأثره في تنمية الملكة الفقهية الاستنباطية لدى طلاب الجامعات الإسلامية: دراسة تحليليّة تأصيليّة

AL-NAWAWI'S METHODOLOGY IN ADDRESSING 'MUKHTALAF AL-HADITH' AND ITS IMPACT ON DEVELOPING DEDUCTIVE JURISPRUDENTIAL ACUMEN AMONG ISLAMIC UNIVERSITY STUDENTS: A FOUNDATIONAL ANALYTICAL STUDY

أسوانتو محمد تقوي هادي[a] ، **جمال الدين**[b]

[a] جامعة ستيبا الإسلامية بمكسر، إندونيسيا؛ البريد الالكتروني: aswanto@stiba.ac.id

[b] جامعة ستيبا الإسلامية بمكسر، إندونيسيا؛ البريد الالكتروني: jamaluddin@stiba.ac.id

Article Info

Received: 18 June 2026
Revised: 20 July 2026
Accepted: 21 July 2026
Published: 24 July 2026

الكلمات الدالة:

الإمام النووي، مختلف الحديث، الملكة الفقهية، الجامعات الإسلامية، التفكير النقدي، التعارض والترجيح

Keywords:
Imam al-Nawawi, Mukhtalif al-Hadith (divergent Hadiths), juristic faculty (Malakah), critical thinking, contradiction and preponderance (Ta'arud and Tarjih)

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى رصد وتأصيل المنهج الحديثي والأصولي للإمام شرف الدين النووي في التعامل مع إشكالية "مختلف الحديث" (الأحاديث التي في ظاهرها التعارض)، واستقصاء أثر هذا المنهج في تطوير وتنمية الملكة الفقهية الاستنباطية والاجتهادية لدى طلاب الكليات الشرعية في الجامعات الإسلامية. اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي التحليلي، وذلك عبر استقراء وتفكيك التطبيقات والمسالك الفقهية والحديثية التي سلكها الإمام النووي في مصنفه الحافل "المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج"، مع ربطها بالأصول التربوية والتعليمية الحديثة. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، أبرزها: أن منهج الإمام النووي يتميز بالتكامل الدقيق بين النقد الحديثي والاستنباط الأصولي لحل التعارض الظاهري بين النصوص، عبر مسار إجرائي مرتب يبدأ بالجمع، ثم النسخ، ثم الترجيح، مع توجيه النصوص المرجوحة بما يتوافق مع الناسخ والراجح. وهذا البحث يساهم في تطوير نموذج تطبيقي متكامل يربط بين القواعد الأصولية لـ "مختلف الحديث" عند الإمام النووي، وبين آليات بناء الملكة الفقهية الاستنباطية لدى طلاب الجامعات؛ مما يردم الفجوة بين النظرية الأصولية والتطبيق الحديثي في المناهج الأكاديمية المعاصرة. كما يقدم البحث خريطة إجرائية واضحة تسهم في تحويل مهارات التفكير النقدي التراثية إلى كفايات

AL-QIBLAH: Jurnal Studi Islam dan Bahasa Arab
Vol. 5, No. 4 (2026): 439-454
doi: 10.36701/qiblah.v5i4.3425

تعليمية قابلة للتدريس والقياس داخل البيئة الجامعية الإسلامية. وأوصت الدراسة بضرورة الانتقال بمناهج الحديث في الجامعات من الطور السردي التلقيني إلى طور "دراسة الحالة الأصولية" والاعتماد على كتب الشروح كمختبرات عملية لصناعة المجتهد المعاصر.

Abstract

This study aims to examine and articulate the hadith-based and jurisprudential (usuli) methodology of Imam Sharaf al-Din al-Nawawi in addressing the issue of "Mukhtalaf al-Hadith" (traditions that appear to be contradictory), and to investigate the impact of this approach on developing the jurisprudential (fiqhi) acumen and independent reasoning (ijtihad) of students in Sharia faculties across Islamic universities. The research adopts an inductive-analytical approach by surveying and deconstructing the jurisprudential and hadith-based applications and pathways pursued by Imam al-Nawawi in his prominent work, "Al-Minhaj fi Sharh Sahih Muslim bin al-Hajjaj," while linking them to modern pedagogical and educational principles. The study reached several key findings, most notably: Imam al-Nawawi's approach is characterized by a precise integration of hadith criticism and jurisprudential deduction (istinbat) to resolve apparent textual contradictions. This is achieved through a structured procedural sequence that begins with synthesis (jam'), followed by abrogation (naskh), and then weighing/preference (tarjih), while interpreting subordinate texts in a manner consistent with the abrogating and preferred ones. Furthermore, this research contributes to developing an integrated applied model that links the jurisprudential rules for "Mukhtalaf al-Hadith" according to Imam al-Nawawi with the mechanisms for building jurisprudential and deductive acumen among university students; thus bridging the gap between theoretical principles and applied tradition in contemporary academic curricula. The research also provides a clear procedural roadmap that helps transform traditional critical thinking skills into measurable and teachable competencies within the university environment. The study recommends the necessity of transitioning hadith curricula in universities from narrative-based, rote memorization toward practical labs for training the "contemporary mujtahid." It also advocates for shifting the study of classical commentaries from a passive lecturing style to an active case-study approach based on jurisprudential principles.

***How to cite*:**
Aswanto Muhammad Takwi Hede, Jamaluddin, " منهج النووي في التعامل مع "مختلف الحديث" وأثره في تنمية الملكة الفقهية الاستنباطية لدى طلاب الجامعات الإسلامية: دراسة تحليليّة تأصيليّة", *AL-QIBLAH: Jurnal Studi Islam dan Bahasa Arab*, Vol. 5, No. 4 (2026): 439-454. doi: 10.36701/qiblah.v5i4.3425

This work is licensed under a Attribution-NonCommercial-ShareAlike 4.0 International (CC BY-NC-SA 4.0)

المقدمة

إن كليات الشريعة والدراسات الإسلامية في الجامعات المعاصرة تكون بمنزلة الحواضن الاستراتيجية والمصانع المعرفية التي بها تناط صياغة عقول علماء الأمة ومفتيها ومفكريها. وإن من أدق المهارات المعرفية التي يجب أن يمتلكها طالب الجامعات الإسلامية هي مهارة "التوفيق والترجيح" بين النصوص الشرعية التي يبدو في ظاهرها التعارض والتدافع، وهو ما اصطلح عليه المحدثون والأصوليون بـ "مختلف الحديث "أو "مشكل الآثار".

وإذا كان تدوين متون الحديث يحفظ الرواية، فإن فقه مختلف الحديث هو ذروة السنام في علم الدراية والاجتهاد. ويبرز نتاج الإمام شرف الدين النووي كأحد أنضج النماذج المعرفية في تاريخ الفكر الإسلامي؛ حيث تمكن عبر شروحه ومصنفاته من التوفيق الدقيق بين عقلية المحدث الناقد وعقلية الأصولي المستنبط بروح تتسم بالإنصاف والعمق المنهجي. وتأتي هذه الدراسة لتأصيل هذا المنهج وقياس أثره في بناء الملكة الفقهية لطلاب الجامعات.

تتجلى الإشكالية البحثية في رصد فجوة واضحة في البيئة الأكاديمية للكليات الشرعية؛ حيث يدرس طلاب الجامعات القواعد النظرية لعلم الأصول (مثل أبواب التعارض والترجيح، والعموم والخصوص) في مقررات مستقلة، بينما يدرسون متون الحديث في مقررات أخرى بشكل سردي وعظي أو تحليلي مجرد. هذا الفصل بين "القاعدة النظرية" و"التطبيق العملي" يضعف لدى الطالب القدرة على بناء "الملكة الفقهية الاستنباطية"، مما قد يوقعه عند التخرج وبداية الاحتكاك بالنوازل المعاصرة في اضطراب الفتوى، أو الجمود على ظواهر النصوص، أو العجز عن رد الشبهات الحديثة التي تثار حول السنة النبوية.

بناءً على ما سبق توضيحه في مشكلة البحث، يسعى البحث للإجابة عن الأسئلة المركزية: ما هي محددات ومسالك المنهج الأصولي والتطبيقي للإمام النووي في التعامل مع مختلف الحديث؟ وكيف يساهم تفصيل هذا المنهج في بناء التفكير النقدي والملكة الاستنباطية لدى طلاب الجامعات الإسلامية؟

تهدف الدراسة إلى كشف وتأصيل الخطوات الإجرائية التنفيذية عند الإمام النووي في التعامل مع الأحاديث المختلفة، وإبراز قيمتها التربوية والمعرفية. يكتسب البحث أهمية بالغة بالنظر إلى المستهدفين – وهم طلاب الجامعات الإسلامية–، حيث تسد ثغرة منهجية بربط علم الحديث بعلم الأصول ربطاً وظيفياً، وتسلح الباحثين الأدوات العلمية لمحاكمة الأفكار ومواجهة موجات التشكيك الفكري المعاصر.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي مدعوماً بـ المنهج الاستقرائي لنماذج التطبيق من التطبيقات الفقهية والحديثية في كتاب "المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج" للإمام النووي. تم اختيار الأحاديث التي أورد فيها الإمام النووي خلافاً فقهياً معقداً نتج عن تعارض ظاهري بين النصوص

ذات الموضوع الواحد، وتم تحليل طرق التعامل معها، ثم قراءة هذه الطرق في ضوء نظريات التعلم المعرفي وبناء المهارات العليا للتفكير لطلاب الجامعات.

من خلال الاطلاع على الإنتاج الأكاديمي، هناك دراسات سابقة لها صلة بموضوع البحث، وهي:

1. مختلف الحديث عند الإمام النووي من خلال شرحه على "صحيح مسلم" جمعا ودراسة مقارنة، منصور بن عبد الرحمن العقيل (ماجستير، أم القرى، ٢٠٠٦).توصل الباحث في بحثه إلى أنه لا يوجد تعارض حقيقي بين الأحاديث وإنما هو مجرد اختلاف أو قصور في الفهم. وقد أورد موقف الإمام النووي وأجوبته في كل حديث من صحيح مسلم ظاهره فيه تعارض مع حديث آخر مع مقارنها بأجوبة الشراح الآخرين لذلك الحديث المختلف. فهو مجرد الجمع لتلك الأحاديث المتعارضة مع ذكر أجوبة النووي لها لنفي التعارض الحقيقي بينها دون تفصيل لمنهج النووي في التعامل مع هذه الأحاديث. وفي البحث الحالي يبين منهج الإمام النووي في التعامل مع الأحاديث المختلفة مع مراعاة التراتب الإجرائي في الحكم عليها تبعاً لمنهج جمهور الفقهاء.
2. ضبط ألفاظ الحديث عند الإمام النووي في كتابه "شرح صحيح مسلم" دراسة حديثية منهجية، د. محمد يحيى بلال منيار، مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية، العدد ٥٠ (٢٠٢٥) ص:٦٢٧-٦٦٢. تناول هذا البحث الجهد المتميز والتأصيلي الذي بذله الإمام النووي في توثيق الألفاظ؛ حيث سلّطت الضوء على ما أمدّنا به من توثيقٍ لعدد من الألفاظ الرائجة نطقُها في حياتنا المعاصرة. وأثبت البحث أن هذه الألفاظ وردت بنفس النطق والضبط في نصوص الأحاديث النبوية الشريفة، فضلاً عن إثبات مستندها الفصيح من خلال علوم اللغة العربية. وقد خلص البحث إلى أن هذا المنهج يُمثّل توثيقاً وتأصيلاً علمياً لما توجد عليه تلك الألفاظ نطقاً وضبطاً بالصورة المعاصرة الحالية، مما ينفي عنها تهمة اللحن أو الخطأ الشائع عند من يظن ذلك، ويُثبت أصالتها في الاستعمال اللغوي. فهذا البحث ركز في منهج النووي في ضبط ألفاظ الحديث، بينما البحث الحالي ركز في منهج النووي في التعامل مع الأحاديث المختلفة.
3. زيادة الثقة وأثرها في الترجيح عند الإمام النووي في كتابه "شرح صحيح مسلم" دراسة أصولية تطبيقية، م.د. مثنى عمران عيسى، مجلة كلية العلوم الإسلامية، مجلد ٢٥ العدد ٣٣ (٢٠٢٥). تناول هذا البحث استعمال الإمام النووي في شرح صحيح مسلم للقواعد والضوابط الأصولية في دراسة الحديث الشريف –ومنها زيادة الثقة في الحديث– وتحليله والتمكن من حل المشكلات الحديثية ومنها التعارض

بين النصوص والأحاديث. فهذا البحث بين استعمال النووي للقواعد الأصولية في بيان الأحاديث المختلفة، ولكنه ركز في زاوية حديثية وهي زيادة الثقة. وأما هذا البحث فيركز في استخدام النووي للقواعد الفقهية والأصولية.

4. مختلِف الحديث ومشكِله ومسالك العلماء في التعامل معهما، سعد قاسم علي وأبو زهير مروة محمود أحمد، مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية، مجلد ١٦ العدد ٣ (٢٠٢٤) ص: ٤٩١-٥١٦. تناول البحث الكلام عن مسالك العلماء من المحدثين والفقهاء في تحديد المنهج الصحيح لإزالة الاختلاف والإشكال؛ فيعرض لآرائهم ويناقشها، وصولاً إلى التأكيد على منهجية سليمة في التعامل مع الروايات الحديثية التي تطرأ حولها إشكالات، وتحسين أدوات ومهارات كل من يتصدى للدفاع عن السنة النبوية ودفع ما يثار حولها من شبهات. فهذا البحث يتكلم عن مسالك العلماء من المحدثين والفقهاء في التعامل مع الأحاديث المختلفة، وأما هذا البحث الحالي فيركز في منهج النووي خاصة في التعامل مع هذه الأحاديث المختلفة.
5. منهج الشيخ صالح العثيمين في التعامل مع الأحاديث المختلفة، سري أرديانتي، مجلة أصول الدين المجلد ١٨ العدد ١ (٢٠١٩). توصلت الباحثة في هذا البحث أن طريقة الشيخ العثيمين في حل الأحاديث المختلفة من خلال كتبه تتمثل في تطبيق مناهج: الجمع، والنسخ، والترجيح، والتوقف. ومع ذلك، وبحسب تتبع الباحثة لمنهج التوقف، لم يذكر الشيخ العثيمين أمثلة تطبيقية لحالاته، كما يؤيد ذلك تصريح الشيخ بنفسه في كتابه. فهذا البحث يتناول منهج الشيخ العثيمين في التعامل مع الأحاديث المختلفة بينما البحث الحال يتناول منهج الإمام النووي في التعامل مع الأحاديث المختلفة.
6. منهج الإمام النووي في شرحه للأحاديث في كتاب المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج، محمد أدي سفتيان، مجلة السنة المجلد ٥ العدد ٢ (ديسمبر ٢٠٢٤) ص:١٨٩-٢٠٤. توصل هذا البحث إلى أن الإمام النووي في شرحه للأحاديث في كتابه المنهج يستخدم البحث المكتبي ويجمع في شرحه بين المتون ذات الصلة، ويناقش معاني الكلمات، ويوضح رجال الحديث (علم الرجال)، ويقارن بين الآراء المختلفة للعلماء. أما طريقته في العرض فهي عرض المتن. فهو يتناول منهج الإمام النووي في شرح الأحاديث بشكل عام، المختلفة منها وغير المختلفة، وأما في البحث الحالي فيخص منهج النووي في التعامل مع الأحاديث المختلفة فحسب.

من خلال عرض الدراسات السابقة، تتضح الفجوة المعرفية في أن معظم الدراسات السابقة تناولت منهج الإمام النووي إما من زاوية حديثية صرفة (رواية)، أو زاوية فقهية مذهبية (دراية)، دون ربط ذلك بـ "علم

AL-QIBLAH: Jurnal Studi Islam dan Bahasa Arab
Vol. 5, No. 4 (2026): 439-454
doi: 10.36701/qiblah.v5i4.3425

مختلف الحديث" كمنظومة تفكير عليا تؤثر في المنظومة التعليمية الجامعية المعاصرة. تأتي هذا البحث الحالي ليسد هذا الفراغ الأكاديمي، بتقديمها تصوراً تطبيقياً يربط بين الصنيع الأصولي للنووي وبين آليات تطوير كفايات الاستنباط والتفكير المنظومي لدى طلاب الجامعات الإسلامية.

لتحقيق أهداف البحث والإجابة عن أسئلته، اعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي التحليلي كونه المنهج الأنسب لطبيعة هذه الدراسة التي توافق بين التأصيل الحديثي والتطبيق الفقهي، وتتلخص آلية تطبيقه في الآتي:

الشق الاستقرائي: ويقوم فيه الباحث بتتبع وحصر المواضع والمسائل التطبيقية التي تناول فيها الإمام النووي الأحاديث التي يُظن بينها تعارض ظاهري (مختلف الحديث) في كتابه «المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج»، وتجميع هذه المادة العلمية وتصنيفها تصنيفاً موضوعياً وممنهجاً وفقاً للمسالك الأصولية (الجمع، النسخ، الترجيح).

الشق التحليلي: ويقوم فيه الباحث بدراسة وتفكيك صنيع الإمام النووي في المواضع المستقرأة؛ للكشف عن أدواته الاستدلالية والنقديّة في معالجة مختلف الحديث، ومن ثمَّ تحليل هذا المنهج علمياً لبيان أثره الإجرائي في بناء "العقلية الفقهية"، وكيفية توظيف هذه النماذج تطبيقياً في قاعات الدرس بالجامعات الإسلامية لتنمية الملكة الفقهية الاستنباطية لدى الطلاب.

البحث

مفهوم مختلف الحديث كمعيار للأهلية الاجتهادية

عرف العلماء مختلف الحديث بتعريفات متنوعة، كلها ترجع إلى معنى واحد في الجملة. فمن ذلك مأ عرفه النووي بأنه أن يأتي حديثان متضادان في المعنى ظاهراً [1]. وأما السخاوي فقال: مختلف الحديث أي اختلاف مدلوله ظاهراً [2]. وأول من صنف فيه في مصنف مستقل[3]: الإمام الشافعي في كتابه "اختلاف

[1] يحي بن شرف النووي، التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، الطبعة ١ (بيروت، دار الكتاب العربي ١٩٨٥) ص ٩٠.

[2] شمس الدين السخاوي، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، الجزء ٤ الطبعة ١ (مصر، مكتبة السنة ٢٠٠٣) ص ٦٦.

[3] ينظر في: يحي بن شرف النووي، التقريب والتيسير، ص ٩٠، وشمس الدين السخاوي، فتح المغيث الجزء ٤ ص ٦٧، جلال الدين السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي الجزء ٢ (دار طيبة) ص ٦٥٢.

AL-QIBLAH: Jurnal Studi Islam dan Bahasa Arab
Vol. 5, No. 4 (2026): 439-454
doi: 10.36701/qiblah.v5i4.3425

الحديث"، ثم جاء بعده ابن قتيبة ألف كتابه وسماه "تأويل مختلف الحديث"، ثم ألف بعده الطحاوي في كتابه "شرح مشكل الآثار"، وهكذا تتابع العلماء بعدهم في التأليف في هذا العلم.

إن معرفة علم مختلف الحديث من الأمور الضرورية والهامة لعلماء الحديث والفقه والأصول حتى يتمكنوا من الذود عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم[4]. وذكر النووي أنه من أهم أنواع علوم الحديث الذي يضطر إلى معرفته جميع العلماء من الطوائف[5]. قد قرر جهابذة العلماء كالسخاوي، أن علم مختلف الحديث لا يكمل القيام به إلا الأئمة الجامعون بين الفقه والحديث[6]. فالطالب الجامعي الذي يمتلك ناصية هذا العلم ينتقل من رتبة "المقلد الحافظ" إلى رتبة "الفقيه المستنبط"، لأنه يتعامل مع النص في سياق المنظومة التشريعية الكاملة لا كمفردة معزولة.

نبذة عن ترجمة الإمام النووي[7]

هو أبو زكريا يحيى شرف بن مِرَا بن حسن النوويُّ. ولد في شهر المحرم سنة إحدى وثلاثين وست مئة. بدأت رحلته العلمية عندما قدما به والده وعمره تسع عشرة سنة إلى مدرسة الرواحية بدمشق، بقي هناك سنتين يطلب العلم. وكان يملأ يومياته بطلب العلم في عدد من العلوم الشرعية. قال عن نفسه: " كنتُ أقرأ كلَّ يومٍ اثنتي عشر درساً على المشايخِ؛ شرحاً وتصحيحاً". وقال: "وبارك الله لي في وقتي، واشتغالي، وأعانني عليه". وهكذا حتى صار من العلماء الراسخين في العلم.

أثنى عليه العلماء بثناء حسن، من ذلك قول تلميذه، العطار: "أوحد دهرِه، وفريدُ عصرِه، الصوَّام، القوام، الزَّاهد في الدنيا، الرَّاغب في الآخرة، صاحب الأخلاق الرضيَّة، والمحاسن السنيَّة، العالم الرَّبَّاني المتَّفق على علمه وإمامته وجلالته وزهده وورعه وعبادته وصيانته في أقواله وأفعاله وحالاته، له الكرامات الطافحة، والمكرمات الواضحة، والمؤثرُ بنفسه وماله للمسلمين، والقائم بحقوقهم وحقوق ولاة أمورهم بالنُّصح والدُّعاء

---

[4] طارق نعيم عطية الهلالي، ومحمد جواد كاظم، مختلف الحديث وطرق علاجه عند السبزواري في كتابه تفسير مواهب الرحمن، مجلة دجلة للعلوم الإنسانية المجلد ١ العدد ٢ (٢٠٢٥) ص ٥٤٩.

[5] يحيى بن شرف النووي، التقريب والتيسير، ص٩٠. ونور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث، الطبعة ٣ (دمشق، دار الفكر ١٩٨١) ص ٣٣٧.

[6] شمس الدين السخاوي، فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، الجزء ٤ ص ٦٦.

[7] علي بن إبراهيم ابن العطار، تحفة الطالبين في ترجمة الإمام محيي الدين، الطبعة ١ (عمان، دارالأثرية ٢٠٠٧) ص ٣٦، تاج الدين عبد الوهاب ابن السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، الجزء ٨ الطبعة ٢ (هجر للطباعة والنشر والتوزيع ١٤١٣ هـ) ص ٣٩٥، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تذكرة الحفاظ الجزء ٤ الطبعة ١ (بيروت، دار الكتب العلمية ١٩٩٨) ص ١٧٤.

AL-QIBLAH: Jurnal Studi Islam dan Bahasa Arab
Vol. 5, No. 4 (2026): 439-454
doi: 10.36701/qiblah.v5i4.3425

في العالمين، وكان كثيرَ التلاوةِ والذكرِ لله تعالى". وقال السبكي:"لَهُ الزّهْد والقناعة ومتابعة السالفين من أهل السّنة وَالْجَمَاعَة والمصابرة على أَنْوَاع الْخَيْر لَا يصرف سَاعَة فِي غير طَاعَة هَذَا مَعَ التفنن فِي أَصْنَاف الْعُلُوم فقها ومتون أَحَادِيث وَأَسْمَاء رجال ولغة وتصوفا وَغير ذَلِك". وقال الذهبي: "الإمام الحافظ الأوحد القدوة شيخ الإسلام علم الأولياء ... صاحب التصانيف النافعة".

له تصانيف كثيرة في شتى العلوم، ومن أشهر مؤلفاته شرحه لصحيح مسلم الذي سماه المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج والذي يجعله الباحث في هذا البحث مرجعا أساسيا لدراسة منهج الإمام النووي في التعامل مع الأحاديث المختلفة. توفي الإمام النووي في الرابع وعشرين رجب، سنة ست وسبعين وست مئة.

التعامل مع الأحاديث المختلفة

مما تقرر عند العلماء أن الوحي الإلهي حق، ليس فيه اختلاف بين نصوصه وشرائعه، لأنه جاء من عند الله تعالى. قال الله تعالى: ﴿لَّا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ (فصلت: ٤٢). وقال أيضاً: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ (النساء:٨٢). والحديث النبوي هو أحد قسمي الوحي الإلهي الذي أُنزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم، والقسم الآخر من الوحي هو القرآن الكريم الذي هو كلام الله ربِّ العالمين، مُنَزَّلٌ غير مخلوق، منه بدأ وإليه يعود. وقد جاءت النصوص من القرآن والسُّنَّة وإجماع السلف مصرحة بذلك[8]. قال تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى. إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾ (النجم:٣-٤). وعلى هذا، فليس في أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم اختلاف كما ليس في كلام الله تعالى اختلاف، وإن وجد فإنما ذلك في الظاهر فقط كما تقدم من كلام العلماء عند ذكر تعريف مختلف الحديث. وذلك الاختلاف الظاهر نشأ لأسباب، ذكر منها ابن القيم فقال: "لا تعارض بحمد الله بين أحاديثه الصحيحة. فإذا وقع التعارض، فإما أن يكون أحد الحديثين ليس من كلامه – صلى الله عليه وسلم – وقد غلط فيه بعض الرواة مع كونه ثقة ثبتاً، فالثقة يغلط، أو يكون أحد الحديثين ناسخا للآخر، إذا كان مما يقبل النسخ، أو يكون التعارض في فهم السامع، لا في نفس كلامه – صلى الله عليه وسلم –، فلا بد من وجه من هذه الوجوه الثلاثة. وأما حديثان صحيحان صريحان متناقضان من كل وجه، ليس أحدهما ناسخا للآخر، فهذا لا يوجد أصلا، ومعاذ الله أن يوجد في كلام الصادق المصدوق الذي لا يخرج من بين شفتيه إلا الحق، والآفة من التقصير

[8] محمد بن مطر الزهراني، تدوين السنة النبوية، الطبعة ١ (بيروت، دار الكتب العلمية ١٩٩٦) ص ١٧-١٨.

AL-QIBLAH: Jurnal Studi Islam dan Bahasa Arab
Vol. 5, No. 4 (2026): 439-454
doi: 10.36701/qiblah.v5i4.3425

في معرفة المنقول والتمييز بين صحيحه ومعلوله، أو من القصور في فهم مراده صلى الله عليه وسلم وحمل كلامه على غير ما عناه به، أو منهما معا، ومن هاهنا وقع من الاختلاف والفساد ما وقع"[9].

قد سلك العلماء في التعامل مع هذه الأحاديث المختلفة مسالك متنوعة، واختار جمهور المحدثين منها مسلكاً على هذا الترتيب: أولها الجمع، ثم النسخ، ثم الترجيح، ثم التوقف[10]. ومثله جمهور الفقهاء إلا أنهم في المرحلة الرابعة سلكوا إلى تساقط الأدلة[11]. وهذا المسلك هو الذي اتبعه النووي في تعامله مع الأحاديث المختلفة في شرح صحيح مسلم، وقد قعّد ذلك في كتابه "التقريب والتيسير" حيث قال: "والمختلف قسمان، أحدهما: يمكن الجمع بينهما، فيتعين، ويجعل العمل بهما. والثاني: لا يمكن بوجه، فإن علمنا أحدهما ناسخاً قدمناه، وإلا عملنا بالراجح"[12].

مسلك التعامل مع الحديث المختلف عند الإمام النووي

يمتاز الصنيع الفقهي للإمام النووي بالالتزام بمسلك الجمهور –كما تقدم ذكره– في تقديم إعمال النصوص على إهمالها، وهي على الترتيب الآتي:

1. مسلك الجمع والتوفيق :وهو المبدأ الحاكم والدائم في تعامله للحديث المختلف؛ إذ يرى أن إعمال الدليلين ولو من وجه، أولى من إهمال أحدهما بالكلية[13]. ويستخدم في ذلك أدوات حمل العام على الخاص، والمطلق على المقيد، وتوجيه الدلالات.
2. مسلك القول بالنسخ :ولا يصار إليه إلا عند تعذر الجمع تعذراً تاماً، مع شريطة ثبوت التاريخ قطيعاً لمعرفة المتقدم من المتأخر.
3. مسلك الترجيح :إذا تعذر الجمع والنسخ، عمد النووي إلى ميزان الترجيح بقرائن السند، ككثرة الرواة، أو صفاتهم، أو بقرائن المتن والأصول الحاكمة.

المحور التطبيقي الأول: مسلك الجمع والتوفيق عند الإمام النووي

---

[9] ابن قيم الجوزية، زاد المعاد في هدي خير العباد الجزء ٤ الطبعة ١ (بيروت، مؤسسة الرسالة ١٩٩٦) ص ١٣٧–١٣٨.

[10] أبو زهير مروة محمود أحمد وسعد قاسم علي، مختلف الحديث ومشكله ومسالك العلماء في التعامل معها، مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية، مجلد ١٦ العدد ٣ (٢٠٢٤) ص ٥٠٥.

[11] محمد مصطفى الزحيلي، الوجيز في أصول الفقه الإسلامي، الجزء ٢ الطبعة ٢ (دمشق، دار الخير ٢٠٠٦) ص ٤٠٦.

[12] يحي بن شرف النووي، التقريب والتيسير، ص٩٠.

[13] يحي بن شرف النووي، المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج، الجزء ١ الطبعة ٢ (بيروت، دار إحياء التراث العربي ١٣٩٢ هـ) ص ٣٥.

AL-QIBLAH: Jurnal Studi Islam dan Bahasa Arab
Vol. 5, No. 4 (2026): 439-454
doi: 10.36701/qiblah.v5i4.3425

مسألة الشرب قائماً وجوازه

لإبراز المنهجية للإمام النووي في حل إشكالية "مختلف الحديث" وتحويلها إلى أداة لبناء الملكة الفقهية لدى طلاب الجامعات، نستعرض هذا النموذج الذي يعد من أمهات مسائل التعارض الظاهري في كليات الشريعة:

النصوص المتعارضة ظاهرياً في المسألة

1. أحاديث النهي (المنع): ما رواه مسلم في "صحيحه"[14] من حديث أنس وأبي سعيد الخدري رضي الله عنهما" :أَنَّ النبيَّ ﷺ زَجَرَ عَنِ الشُّرْبِ قَائِمًا"، وفي رواية أبي هريرة: "لا يَشْرَبَنَّ أَحَدٌ مِنْكُمْ قَائِمًا، فَمَنْ نَسِيَ فَلْيَسْتَقِئْ "). ظاهر الأحاديث يفيد تحريم الشرب قائما، والوجوب الفوري للاستقاء بعد الشرب ناسياً.
2. أحاديث الجواز (الفعل): ما رواه مسلم من حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: "سَقَيْتُ رَسولَ اللَّهِ ﷺ مِن زَمْزَمَ، فَشَرِبَ وهو قَائِمٌ"[15]، وحديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه شرب قائماً ثم قال" :إِنَّ نَاسًا يَكْرَهُون الشُّرْبَ قَائِمًا، وَإِنّ النبيَّ ﷺ صَنَعَ مِثْلَ مَا صَنَعْتُ"[16]. ظاهر الحديثين يفيد الشرب قائماً.

مسلك الإمام النووي في دفع التعارض.

قد يرى البعض أن في السنة تضارباً، أو يسارع مَن قَلّ فقهه إلى القول بأن أحاديث الجواز "نسخت" أحاديث النهي. لكن الإمام النووي رفض مسلك النسخ، وأعمل ميزانه الأصولي عبر "مسلك الجمع والتوفيق"، وصاغ المحاكمة العلمية الآتية[17]:

1. تحرير محل النزاع وحمل النهي على التنزيه :قرر النووي أن النهي الوارد في الأحاديث ليس للتحريم، بل هو محمول على كراهة التنزيه وخلاف الأولى.

---

[14] مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، كتاب الأشربة باب كراهية الشرب قائما، الجزء ٣ (بيروت، دار إحياء التراث ١٩٥٥) ص ١٦٠٠.

[15] مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، كتاب الأشربة باب كراهية الشرب قائما، الجزء ٣ ص ١٦٠١.

[16] محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، كتاب الأشربة باب الشرب قائماً، الجزء ٧ (بيروت، دار طوق النجاة ١٤٢٢هـ) ص ١١٠.

[17] يحي بن شرف النووي، المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج، الجزء ١٣ ص ١٩٥-١٩٦.

2. توجيه فعل النبي ﷺ: وجّه النووي شرب النبي ﷺ قائماً بأنه فَعَله لبيان "الجواز"؛ لأن فعل النبي إذا عارض نهيه اللفظي، ولم يثبت النسخ، جُعل فعله قرينة تصرف النهي من التحريم إلى الكراهة.
3. توجيه إشكالية الأمر بالاستقاء :أما قوله ﷺ "فليستقئ"، فقد وجّهه النووي على أنه أمرُ ندبٍ واستحباب، وليس أمرَ إيجاب.

القيمة التربوية والأكاديمية للنموذج لطلاب الجامعات

إن تدريس هذا النموذج التطبيقي المعين بالذات لطلاب الجامعات الإسلامية يحقق مخرجات تعليمية بالغة الأهمية، وهي:

1. تدريب الطلاب على "صوارف الأدلة: يتعلم الطالب عملياً كيف يطبق القاعدة الأصولية (الفعل يصرف النهي من التحريم إلى الكراهة) داخل النص، بدلاً من دراستها نظرياً.
2. إبطال العجلة في دعوى النسخ: يدرك الطالب خطورة المسارعة لادعاء النسخ، لا سيما مع عدم معرفة التاريخ، كما أن إهمال النصوص لا يقل خطورة منه، ويتعلم أن إعمال الدليلين بالجمع أولى من إسقاط أحدهما.
3. بناء عقلية التيسير الفقهي: يرى الطالب كيف صاغ النووي حكماً فقهياً مرناً يجمع بين الحفاظ على أدب الشرب، وهو الشرب جالساً، وبين عدم تأثيم الأمة أو التضييق عليها عند الحاجة إلى الشرب قائماً.

المحور التطبيقي الثاني: مسلك النسخ عند الإمام النووي

مسألة الوضوء مما مست النار

هذا النموذج تدريب لطلاب الجامعات الإسلامية على صناعة الملكة الفقهية؛ لأن الإمام النووي في شرح صحيح مسلم، ناقش المسألة بجمع النصوص المتعارضة ظاهرياً ثم قارن بينها واستخلص القول بالنسخ لوجود ما يدل على ذلك.

النصوص المتعارضة ظاهرياً في المسألة

1. أحاديث إيجاب وجوب الوضوء: ما رواه مسلم[18] من حديث أبي هريرة وعائشة رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: "تَوَضَّأُوا مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ". ظاهر الحديث يفيد الوجوب لأن الأصل في الأمر للوجوب.

[18] مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، كتاب الحيض باب الوضوء مما مست النار، الجزء ١ ص ٢٧٢.

2. أحاديث عدم وجوب الوضوء: ما رواه مسلم[19] من حديث ابن عباس رضي الله عنهما" :أَنَّ النبيَّ ﷺ أَكَلَ كَتِفَ شاةٍ، ثُمَّ صَلَّى ولَمْ يَتَوَضَّأْ".

مسلك الإمام النووي في إعمال أداة النسخ

صاغ الإمام النووي محاكمة أصولية لتوجيه هذه الأحاديث عبر الترتيب الآتي:

1. إعمال أداة "النسخ": أوضح النووي أن الأحاديث الآمرة بالوضوء ممّا مست النار كانت في أول الإسلام مشروعة وواجبة، ثم نُسخت بحديث جابر رضي الله عنه الصريح في قوله: "إِنَ آخِرَ الْأَمْرَيْنِ مِنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَرْكَ الْوُضُوءِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ"[20]. وبما أن التاريخ معلوم، وهو صريح قول الصحابي، فإن النووي حَكَمَ بـ "نسخ الوجوب" تبعاً لقول جمهور العلماء، بل حكى فيه الإجماع.
2. إعمال أداة الجمع والتوفيق لتوجيه النص المنسوخ. لم يعمد النووي إلى إهمال الأحاديث الآمرة بالوضوء بالكلية بعد القول بنسخ وجوبها، بل أعمل أداة الجمع عبر حمل الأمر في أحاديث الأمر بالوضوء مما مست النار على الوضوء اللغوي، وهو غسل اليدين والفم بعد الأكل تنظيفاً من الدسم. وبهذا الجمع، بقيت الأحاديث الأولى مأثورة ومستعملة في باب الأدب والنظافة، ولم تُهدر.

المخرجات التعليمية والأكاديمية لطلاب الجامعات

إن تقديم هذا النموذج المركب في قاعات المحاضرات بالجامعات الإسلامية يحقق طفرة معرفية لدى الطلاب من خلال:

1. التفريق بين الوضوء الشرعي واللغوي: يُنمي الطالب ملكة التحرير الاصطلاحي للنصوص، فلا يسقط في لبس وخلط المشترك اللفظي.
2. استيعاب مفهوم "آخر الأمرين": يتعلم الطالب كيف يبحث عن التاريخ والقرائن المقالية للصحابة لتمييز الأحكام المستقرة للشريعة من الأحكام المرحلية.

[19] مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، كتاب الحيض باب نسخ الوضوء مما مست النار، الجزء ١ ص ٢٧٣.

[20] أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، سنن أبي داود، كتاب الطهارة باب ترك الوضوء مما مست النار، الجزء ١ الطبعة ١ (دار الرسالة العالمية ٢٠٠٩) ص ١٣٧، وأحمد بن شعيب النسائي، سنن النسائي، كتاب الطهارة باب ترك الوضوء مما مست النار، الجزء ١ الطبعة ١ (دار الرسالة العالمية ٢٠١٨) ص ١٤٠.

AL-QIBLAH: Jurnal Studi Islam dan Bahasa Arab
Vol. 5, No. 4 (2026): 439-454
doi: 10.36701/qiblah.v5i4.3425

المحور التطبيقي الثالث: مسلك الترجيح عند الإمام النووي

مسألة نكاح المُحْرِم

قد يلجأ العالم إلى ترجيح بعض النصوص على بعضها حين يرى أن باب التوفيق بين النصوص مسدود سيما أن ظواهرها متناقضة جلياً مع اتحاد القصة والحادثة. ففي النموذج التالي يصور لنا منهجية الإمام النووي في الترجيح بين النصوص والتي تدل على تمكنه في القواعد الأصولية وحسن تطبيقها.

النصوص المتعارضة ظاهريا في المسألة:

1 . حديث نهي المحرم عن النكاح: ما رواه مسلم في صحيحه من حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "لَا يَنْكِحُ الْمُحْرِمُ ولا يُنْكَحُ ولاَ يَخْطُبُ"[21].

2 . حديث زواج النبي وهو محرم: ما رواه مسلم في صحيحه من حديث ابن عباس رضي الله عنهما أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ[22].

مسلك الإمام النووي في الترجيح

إن الناظر في ظاهر هذه الأحاديث يرى أن هناك اختلافاً بين قول النبي صلى الله عليه وسلم في نهيه عن نكاح المحرم وبين فعله في نكاح ميمونة رضي الله عنها وهو محرم. في هذه المسألة سلك الإمام النووي سلك الإمام النووي في كتابه شرح صحيح مسلم[23] خطوات ممنهجة، للجواب والجمع بين حديث عثمان بن عفان في نهي النبي عن نكاح المحرم، وبين حديث ابن عباس في نكاح النبي لميمونة وهو محرم .وتمثلت هذه الخطوات الإجرائية في الآتي:

1. تحرير محل النزاع: ذكر أقوال العلماء وحدد محل اختلافهم بناء على تعارض ظاهر الحديثين؛ فذكر مذهب الجمهور (مالك والشافعي وأحمد) ببطلان نكاح المحرم، ومذهب أبي حنيفة والكوفيين بصحته.
2. سلوك مسلك الترجيح: رجح الإمام النووي قول الجمهور بترجيح رواية أكثر الصحابة بأن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو حلال، ولم يرو أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوجها محرماً إلا ابن عباس وحده. هنا أعمل قاعدة الترجيح بالأكثرية. وكذلك أعمل معيار المشاركة والمصاحبة، فرجح رواية ميمونة وأبي رافع الذي كان وسيطاً بينها وبين النبي صلى الله عليه وسلم في سفره للعمرة في قصة

[21] مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، كتاب النكاح باب تحريم نكاح المحرم، وكراهة خطبه، الجزء ٢ ص ١٠٣٠.

[22] مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، كتاب النكاح باب تحريم نكاح المحرم، وكراهة خطبه، الجزء ٢ ص ١٠٣١.

[23] يحي بن شرف النووي، المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج، الجزء ٩ ص ١٩٤.

زواجه بها على رواية ابن عباس، لأنهما أعرف بالقصة بسبب الحضور المباشر للقصة فيكونان أضبط وأحفظ للقصة من ابن عباس.

3. سلوك مسلك التأويل، بتوجيه حديث ابن عباس بأن المراد به أنه تزوجها وهو في البلد الحرام حيث يطلق على من دخل البلد الحرم أو الشهر الحرم بأنه محرم، وهي لغة مشهورة.
4. سلوك الترجيح بتقديم القولي على الفعلي: بناء على القاعدة الأصولية: إذا تعارض بين القول والفعل فيقدم القول لأنه يتعدى إلى الغير والفعل قد يكون مقصورا عليه.
5. إعمال قاعدة التخصيص: ذكر النووي وجهاً للشافعية –وهو أصح الوجهين عنده – بتخصيص ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم دون غيره من الأمة، بأن كان له أن يتزوج في حال الإحرام.

القيمة التربوية والأكاديمية طلاب الجامعات:

1. بناء العقلية النقدية للمتعلم :تُعلم هذه الخطوات طالب العلم ألا يستسلم لظاهر التعارض، بل يدفعه ذلك للبحث، والتنقيب، والتحليل العميق وراء السطور.
2. ترسيخ الموضوعية العلمية :يبدأ النووي بتحرير محل النزاع وعرض الآراء المتعارضة بكل أمانة قبل إصدار الأحكام، مما يُعلم الباحثين التجرد وترك التعصب.
3. اتباع المنهجية العلمية في الترجيح: بالنظر إلى قواعد الترجيح المعتبرة وتطبيقها في المواضع المناسبة.

الخاتمة

فقد تناول هذا البحث دراسة منهجية وتطبيقية تهدف إلى إبراز معالم المنهج الأصولي والتطبيقي عند الإمام شرف الدين النووي في التعامل مع "مختلف الحديث" و"مشكل الآثار"، وذلك سعياً لسد الفجوة المعرفية والمنهجية القائمة في البيئة الأكاديمية للكليات الشرعية، والتي تتمثل في الفصل بين القواعد النظرية لعلم الأصول والتطبيق العملي لمتون الحديث الشريف. يتسم منهج الإمام النووي بالتكامل الدقيق بين النقد الحديثي والاستنباط الأصولي الفقهي في التعامل مع الأحاديث المختلفة، مما يجعله نموذجاً تطبيقياً ناضجاً لحل التعارض الظاهري بين النصوص الشرعية، وأن المسالك الإجرائية التي يتبعها في ذلك أنه يسلك منهج الجمع بين تلك النصوص المختلفة ظاهراً، ثم النسخ، ثم الترجيح مع توجيه تلك النصوص المنسوخة والمرجوحة إلى معان لا تخالف الناسخ والراجح ما أمكن.

إن دراسة التطبيقات العملية عند النووي في مختلف الحديث تنقل القواعد الأصولية الجافة من ذهن الطالب كمعلومات نظرية مجردة، إلى أدوات مشغَّلة حية. يرى الطالب كيف استخدم النووي قاعدة أصولية

معينة ليحل بها إشكالاً حديثياً ويستنبط حكماً فقهياً، مما يسرع في بناء الملكة الفقهية الاستنباطية التي هي غاية التعليم الجامعي الشرعي.

التوصيات:

بعد هذا البحث في منهج الإمام النووي في التعامل مع الحديث المختلف، يصيغ الباحث التوصيات الآتية:

1. دراسة منهج النووي في الترجيح بين الأحاديث المختلفة دراسة تأصيلية من خلال كتاب المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج وحصر قواعد الترجيح عنده.
2. تدريس القواعد الأصولية والحديثية –داخل قاعات الجامعات– مصحوباً بالتطبيقات الحية مستعيناً بكتب شروح الحديث التي تعتني بتطبيق تلك القواعد ككتاب المنهاج للنووي، وإحكام الأحكام لابن دقيق العيد، وفتح الباري لابن حجر العسقلاني.
3. تصميم ورش عمل وحلقات بحثية تُعنى بتدريب الطلاب على كيفية التعامل مع "مختلف الحديث" و"مشكل الآثار".

فهرس المصادر

Abū Dāwūd, Sulaymān bin al-Ash‘ath al-Sijistānī. *Sunan Abī Dāwūd*. Al-Tab’ah: I. Bayrūt: Dār al-Risālah al-‘Ālamiyyah, 2009.

Abū Zuhayr Marwah Maḥmūd Aḥmad, dan Sa‘d Qāsim ‘Alī. “Mukhtalif al-Ḥadīth wa Mushkiluh wa Masālik al-‘Ulamā’ fī al-Ta‘āmul Ma‘ahā.” *Majallat al-Buḥūth al-‘Ilmiyyah wa al-Dirāsāt al-Islāmiyyah* 16, no. 3 (2024): 491–516.

Al-‘Uqayl, Manṣūr bin ‘Abd al-Raḥmān. “Mukhtalif al-Ḥadīth ‘ind al-Imām al-Nawawī min Khilāl Sharḥih ‘alā Ṣaḥīḥ Muslim: Jam‘an wa Dirāsatan Muqāranatan.” Tesis Magister, Universitas Umm Al-Qura, (2006).

Al-Bukhārī, Muḥammad bin Ismā‘īl. *Ṣaḥīḥ al-Bukhārī*. Bayrūt: Dār Ṭawq al-Najāh, 2001.

Al-Dhahabī, Shams al-Dīn Muḥammad bin Aḥmad. Tadhkirat al-Ḥuffāẓ. Juz 4. Al-Tab’ah: I. Bayrūt: Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah, 1998.

Al-Hilālī, Ṭāriq Na‘īm ‘Aṭiyyah, dan Muḥammad Jawād Kāẓim. “Mukhtalif al-Ḥadīth wa Ṭuruq ‘Ilājih ‘ind al-Sabzawārī fī Kitābih Tafsīr Mawāhib ar-Raḥmān.” *Majallat Dijlah lil-‘Ulūm al-Insāniyyah* 1, no. 2 (2025).

Al-Nasā’ī, Aḥmad bin Shu‘ayb. Sunan al-Nasā’ī. Al-Tab’ah: I. Bayrūt: Dār al-Risālah al-‘Ālamiyyah, 2018.

Al-Nawawī, Yaḥyā bin Sharaf. Al-Minhāj Sharḥ Ṣaḥīḥ Muslim bin al-Ḥajjāj. Al-Tab’ah: II. Bayrūt: Dār Iḥyā’ al-Turāth al-‘Arabī, 1972.

Al-Nawawī, Yaḥyā bin Sharaf. *Al-Taqrīb wa Al-Taysīr li Ma‘rifat Sunan al-Bashīr al-Nadhīr fī Uṣūl al-Ḥadīth*. Al-Tab’ah: I. Bayrūt: Dār al-Kitāb al-‘Arabī, 1985.

Al-Sakhāwī, Shams al-Dīn. *Fatḥ al-Mughīth bi Sharḥ Alfiyyat al-Ḥadīth lil-‘Irāqī*. Juz 4. Al-Tab’ah: I. Mesir: Maktabat al-Sunnah, 2003.

Al-Suyūṭī, Jalāl al-Dīn. *Tadrīb al-Rāwī fī Sharḥ Taqrīb al-Nawāwī*. Riyadh: Dār Ṭaybah, tanpa tahun.

Al-Zahrānī, Muḥammad bin Maṭar. *Tadwīn al-Sunnah al-Nabawiyyah*. Al-Tab'ah: I. Bayrūt: Dār al-Kutub al-'Ilmiyyah, 1996.

Al-Zuhaylī, Muḥammad Muṣṭafā. *Al-Wajīz fī Uṣūl al-Fiqh al-Islāmī*. Al-Tab'ah: II. Damaskus: Dār al-Khair, 2006.

Ardianty, Sri. "Manhaj al-Shaykh Ṣāliḥ al-'Uthaymīn fī al-Ta'āmul ma'a al-Aḥādīth al-Mukhtalifah." *Majallat Uṣūl al-Dīn* 18, no. 1 (2019).

'Itr, Nūr al-Dīn. *Manhaj al-Naqd fī 'Ulūm al-Ḥadīth*. Al-Tab'ah: III. Damaskus: Dār al-Fikr, 1981.

Ibn al-'Aṭṭār, 'Alī bin Ibrāhīm. *Tuḥfat al-Ṭālibīn fī Tarjamat al-Imām Muḥyī al-Dīn*. Al-Tab'ah: I. Amman: Dār al-Athariyyah, 2007.

Ibn al-Subkī, Tāj al-Dīn 'Abd al-Wahhāb. *Ṭabaqāt al-Shāfi'iyyah al-Kubrā*. Juz 8. Al-Tab'ah: II. Kairo: Hajr li al-Ṭibā'ah wa al-Nashr wa al-Tawzī', 1992.

Ibn Qayyim al-Jawziyyah. *Zād al-Ma'ād fī Hady Khayr al-'Ibād*. Al-Tab'ah: II. Bayrūt: Mu'assasat al-Risālah, 1996.

Minyār, Muḥammad Yaḥyā Bilāl. "Ḍabṭ Alfāẓ al-Ḥadīth 'ind al-Imām al-Nawawī fī Kitābih Sharḥ Ṣaḥīḥ Muslim: Dirāsah Ḥadīthiyyah Manhajiyyah." *Majallat al-'Ulūm al-Tarbawiyyah wa al-Dirāsāt al-Insāniyyah*, no. 50 (2025): 627–662.

Muslim bin al-Ḥajjāj. *Ṣaḥīḥ Muslim*. Bayrūt: Dār Iḥyā' al-Turāth, 1955.

Muthannā, 'Imrān 'Īsā. "Ziyādat al-Thiqah wa Atharuhā fī al-Tarjīḥ 'ind al-Imām al-Nawawī fī Kitābih Sharḥ Ṣaḥīḥ Muslim: Dirāsah Uṣūliyyah Taṭbīqiyyah." *Majallat Kulliyyat al-'Ulūm al-Islāmiyyah* 25, no. 33 (2025).

Sufyān, Muḥammad Adī. "Manhaj al-Imām al-Nawawī fī Sharḥih lil-Aḥādīth fī Kitāb al-Minhāj fī Sharḥ Ṣaḥīḥ Muslim bin al-Ḥajjāj." Majallat al-Sunnah 5, no. 2 (Desember 2024): 189–204.